

نظام الرقابة الداخلية

المムدة الخيرية بالقحة

المقدمة

يتعين على مجلس الإدارة اعتماد نظام رقابة داخلية للجمعية لتقدير السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر وتطبيق أحكام قواعد الحكومة الخاصة بالجمعية التي تم اعتماده من قبل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والتقييد بالأنظمة واللوائح ذات الصلة، ويجب أن يضمن هذا النظام اتباع معايير واضحة للمسؤولية في جميع المستويات التنفيذية في الجمعية ، وأن عاملات الأطراف ذات العلاقة تتم وفقاً للأحكام والضوابط الخاصة بها. وتتمثل الرقابة الداخلية مجموعة إجراءات المكتوبة في شكل خطة محددة تهدف إلى حماية موارد وممتلكات وأصول الجمعية من أي تصرفات غير مرغوب فيها وتحقيق دقة البيانات والمعلومات المالية التي ينتجهها النظام المحاسبي في الجمعية وتحقيق كفاءة استخدام الموارد البشرية والمادية بطريقة مثل في نطاق الالتزام بالسياسات ونظم وقوانين و اللوائح التي تحكم طبيعة العمل داخل الجمعية. وبناء عليه وبعد الاطلاع على نظام الجمعيات وتعديلاته وبعد الاطلاع على نظام حوكمة الجمعيات ولوائحه ، وبعد الاطلاع على نظام الجمعية الأساسي قرر مجلس إدارة الجمعية بما له من صلاحيات إصدار لائحة نظام الرقابة الداخلية .

المادة الأولى : تعرف الرقابة الداخلية:

يمكن تعريف الرقابة الداخلية بأنها عباره عن مجموعة من الخطط التنظيمية التي

تواحد

الرقم :
التاريخ :
المشروعات :



تأسست دعوة وتوثيق البيانات المحاسبية. وزيادة وتحفيز الكفاءة التشغيلية للجمعية ، وجميع العاملين في الجمعية على إتباع والتقييد بسياستها، وتحسين الهيكل التنظيمي و العمل على تحقيق أهداف الجمعية .

كما يمكن تعريفها ايضاً بأنها نظام لضمان تحقيق أهداف الجمعية بفعالية وكفاءة وإصدار تقارير مالية موثوقة بها، والامتثال للقوانين واللوائح والسياسات . فالرقابة الداخلية مفهوم واسع، يتضمن كل ما يسيطر على المخاطر المحتملة للجمعية .

المادة الثانية : أهداف الرقابة الداخلية:

أن الأهداف المراد تحقيقها من نظام الرقابة الداخلية تتمثل فيما يلي :

- **التحكم في الجمعية:** من أجل التحكم بالأنشطة المتعددة للجمعية و عوامل إنتاجها و في نفقاتها وتكاليفها و عوائدها و مختلف السياسات التي وضعت بغية تحقيق ما ترمي إلـيـه ، ينبغي عليها تحديد أهدافها، هيأكلها، طرقها وإجراءاتها، من أجل الوصول والوقوف على معلومات ذات مصداقية عكس الوضعية الحقيقة لها، والمساعدة على خلق رقابة على مختلف العناصر المراد التحكم فيها .
- **حماية الأصول:** من خلال التعريف ندرك أن أهم أهداف نظام الرقابة الداخلية هو حماية أصول الجمعية من خلال فرض حماية مادية وحماية محاسبية جميع عناصر الأصول ، والتي تمكن الجمعية من البقاء والمحافظة على أصولها من كل الأخطار الممكنة وكذلك دفع عجلتها الإنتاجية بمساهمة الأصول الموجودة لتمكنها من تحقيق الأهداف المرسومة .
- **ضمان نوعية المعلومات:** بغية ضمان نوعية جيدة للمعلومات ينبغي اختيار دقة ودرجة الاعتماد على البيانات المحاسبية في ظل نظام معلوماتي يعالج البيانات من أجل الوصول إلى نتائج معلوماتية صحيحة ودقيقة .
- **تشجيع العمل بكفاءة:** إن أحـكامـ نظامـ الرقـابةـ الداخـلـيةـ بكلـ وسائلـهاـ داخـلـ الجمعـيـةـ يـمـكـنـ منـ ضـمـانـ الاستـعمـالـ الأـحـسـنـ وـ الـكـفـءـ لـموـارـدـ الجـمـعـيـةـ،ـ وـ مـنـ تـحـقـيقـ فـعـالـيـةـ نـشـاطـاتـهاـ منـ خـلـالـ التـحـكـمـ فيـ التـكـالـيفـ بـتـخـفـيـضـهاـ عـنـ حدـودـهاـ الـدـنـيـاـ .
- **تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية:** إن الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة من قبل الإدارة تقتضي تطبيق أوامرها لأن جميع واحـكامـ السـيـاسـاتـ الإـدـارـيـةـ منـ شـائـهـ أـنـ يـكـفـلـ لـالـجـمـعـيـةـ أـهـدـافـهاـ المـرـسـومـةـ بـوـضـوحـ إـطـارـ الخـطـةـ

تواصل

منطقة عسير - مركز التطبيقات المقمن برأجل . التطبيق للأولى معرفون: ١٧٢٤٠١٠١٧ . | فاكس ١٧٢٤٠١٠١٧ . | جوال ٥٥١٠١٥٥٤٥ .

**المادة الثالثة: عناصر الرقابة الداخلية:**

من خلال تعريف الرقابة الداخلية وأهدافها يمكن تحديد أهم العناصر التي يتضمنها نظام الرقابة الداخلية في الجمعية فيما يلي:

أولاً : الرقابة المحاسبية :

تهدف إلى اختيار الدقة المحاسبية للمعلومات و مدى الاعتماد عليها . و تعتمد هذه الرقابة على الاستخدام الأمثل لحاسب الآلي و إتباع طريقة القيد المزدوج و حفظ حسابات المراقبة الإجمالية وتجه مواز بين المراجعة الدورة و عمل التدقيق الدوري وغيرها ، وتم تحقيق هذا النوع من الرقابة عن طريق الجوانب التالية :

١. وضع وتصميم نظام مستندي متكامل وملائم لعمليات الجمعية.
٢. وضع نظام محاسبي متكامل وسليم يتفق وطبيعة نشاط الجمعية.
٣. وضع نظام سليم لجرد أصول وممتلكات الجمعية وفقاً للقواعد المحاسبية المتعارف عليها .

٤. وضع نظام لمراقبة وحماية الجمعية و أصولها وممتلكاتها و متابعتها للتأكد من وجودها واستخدامها فيما خصصت له ومن ذلك إمكانية استخدام حسابات المراقبة الملائمة لذلك .

٥. وضع نظام ملائم لمقارنة بيانات سجلات محاسبة المسؤولية عن أصول الجمعية مع نتائج الجرد الفعلي للأصول الموجودة حيازة الجمعية على أساس دوري، وتبع ذلك ضرورة فحصودراسة أسباب أي اختلافات قد تكشفها هذه المقارنة

٦. وضع نظام لإعداد موازين مراجعة بشكل دوري لتحقيق من دقة ما تم تسجيله من بيانات ومعلومات مالية خلال الفترة المعد عنها ميزان المراجعة.

٧. وضع نظام لاعتماد نتيجة الجرد والتسويات الجردية بداية الفترة من مسؤول واحد أو أكثر في الجمعية.

ثانياً : الرقابة الإدارية :

وتهدف إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وإتباع السياسات المرسومة. ويستند إلى تحضير التقارير المالية والإدارة و الموازنات التقديرية و الدراسات الإحصائية و تقارير الانتاج و البرامج و التدريب وغير ذلك. وتحقق هذا النوع من الرقابة من خلال الجوانب الآتية:

تواصل

الرقم :

التاريخ :

المشروعات :



تأسست حميد ٢٠١٤ الأهداف العامة الرئيسية للجمعية وكذلك الأهداف الفرعية على مستوى الادارات والأقسام و التي تساعد في تحقيق الأهداف العامة الرئيسية، مع وضع توظيف دقيق يمثل هذه الأهداف حتى يسهل توظيفها

٢. وضع نظام لرقابة الخطة التنظيمية في الجمعية لضمان تحقيق ما جاء بها من إجراءات وخطوات تحقق الأهداف الموضوعة .

٣. وضع نظام لتقدير عناصر النشاط الجمعية على اختلاف أنواعها بشكل دوري بداية كل سنة مالية لتكون هذه التقديرات الأساس عقد المقارنات وتحديد الانحرافات السلبية بصفة خاصة .

٤. وضع نظام خاص لعملية اتخاذ القرارات يضمن سلامة اتخاذها بما لا يتعارض مع مصالح الجمعية و ما يهدف إلى تحقيقه من أهداف وما يصل إلى من نتائج أو على أساس أن أي قرار لا يتخذ إلا بناء على أسس ومعايير معينة وبعد دراسة وافية تبرر ضرورة اتخاذ هذا القرار .

ثالثاً : الضبط الداخلي :

ويشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول الجمعية من الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمال، ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقييم العمل مع المراقبة الذاتية حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر شاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات.

المادة الرابعة : مكونات ومبادئ الرقابة الداخلية :

يشتمل أي نظام رقابي على مكونات أساسية لا بد من الاهتمام بها أو دراستها بعناية عند تصميم أو تنفيذ أي نظام رقابي، حيث يمكن الوصول إلى ضمان معقول لتحقيق الأهداف الرقابية وتشتمل هذه المكونات الأساسية لنظام الرقابة على ما يلي

:

أولاً : بيئة الرقابة :

تعتبر البيئة الرقابية الإيجابية أساساً لكل المعايير حيث أنها تعطي نظاماً وبيئة تؤثر

على جودة الأنظمة الرقابية وهناك عوامل كثيرة تؤثر عليها أهمها:

منطقة عسير - مركز القحمة صندوق بريد : ٢٠٠ | الرمز البريدي : ٦١٩٦٩ | تلفون : ١٧٢٤٠١٠١٧ | فاكس : ١٧٢٤٠١٠١٧ | جوال : ٥٥١٠١٥٥٤٥

تواصل



الرقم :

التاريخ :

المشروعات :

١. نزاهة الادارة والعاملين والقيم الأخلاقية التي يحافظون عليها .

٢. التزام الادارة بالكفاءة بحيث يحافظون على مستوى معين من الكفاءة مما يسمح لهم القيام بواجباتهم إضافة إلى فهم أهمية تطوير تطبيق أنظمة رقابة داخلية فعالة .

٣. فلسفة الادارة، وتعني نظرية الادارة إلى نظم المعلومات المحاسبية وإدارة الأفراد وغيرها .

٤. الهيكل التنظيمي للجمعية الذي يحدد إطار الادارة لتخطيط وتوجيه ورقابة العمليات التي تحقق أهداف الجمعية .

٥. أسلوب إدارة الجمعية في تفويض الصلاحيات والمسؤوليات .

٦. السياسات الفاعلة لقوى البشرية من حيث سياسات التوظيف والتدريب وغيرها .

٧. علاقة أصحاب المصلحة بالجمعية .

ثانياً : تقييم المخاطر:

تفصح أنظمة الرقابة الداخلية المجال لتقييم المخاطر التي تواجهها الجمعية سواء كانت من المؤثرات الداخلية أو الخارجية، كما يعتبر وضع أهداف ثابتة وواضحة للجمعية شرطاً أساسياً لتقييم المخاطر لذلك فإن تقييم المخاطر عبارة عن تحديد وتحليل المخاطر ذات العلاقة والمرتبطة بتحقيق الأهداف المحددة في خطط الأداء الطويلة الأجل ولحظة تحديد المخاطر فإنه من الضروري تحليلها للتعرف على آثارها وذلك من حيث أهميتها وتقدير احتمال حدوثها وكيفية إدارتها والخطوات الواجب القيام بها .

ثالثاً : النشاطات الرقابية:

النشاطات الرقابية عبارة عن سياسات وإجراءات وآليات تدعم توجهات الادارة وتتضمن القيام بإجراءات لمعالجة المخاطر، ومن أمثلة هذه النشاطات: المصادقات، التأكيدات، مراجعة الأداء والحفظ على إجراءات الأمان والحفظ على السجلات بصفة عامة .

رابعاً : المعلومات والاتصالات:

يجب تسجيل المعلومات وإيصالها إلى الادارة و إلى من يحتاجونها داخل الجمعية وذلك بشكل وأطار زمني يساعدهم على القيام بالرقابة الداخلية و المسؤوليات الأخرى

منطقة عسير - مركز القحمة صندوق بريد : ٢٠٠ | الرمز البريدي : ٦١٩٦٩ | تلفون : ١٧٢٤٠١٠١٧ | فاكس : ١٧٢٤٠١٠٥٥٤٥ | جوال : ٠٥٥١٠١٥٥٤٥

تواصل

الرقم :
التاريخ :
المشروعات :



تأسست ^{١٤٢٦} الجمعية أن تعمل وترقب عملياتها وعلى أن تقوم باتصالات ملائمة يمكن الثقة بها و الوقت المناسب وذلك فيما يتعلق بالأحداث الداخلية و الخارجية، أما فيما يتعلق بالاتصال فإنه يكون فعالاً عندما يشمل تدفق المعلومات من الأعلى إلى الأسفل أو العكس بشكل أفقى إضافة إلى قيام الإدارة بالتأكد من وجود اتصال مناسب مع جهات أخرى خارجية قد يكون لها أثر تحقيق الجمعية لأهدافها علاوة على حاجة الإدارة الفعالة لتنمية المعلومات الهامة لتحقيق أحسن اتصال مهم وموثق به ومستمر لهذه المعلومات .

خامساً: مراقبة النظام:

تعمل مراقبة أنظمة الرقابة الداخلية على تقييم نوعية الأداء في فترة زمنية ما، وتتضمن أن نتائج التدقيق و المراجعة الأخرى تم معالجتها مباشرة، ويجب تصميم أنظمة الرقابة الداخلية لضمان استمرار عمليات المراقبة كجزء من العمليات الداخلية، و يجب أن شمل أنظمة الرقابة الداخلية على سياسات و إجراءات لضمان أن نتائج التدقيق تتم شل سريع ووفق إطار زمني محدد .

المادة الخامسة: تأسيس وحدات أو إدارات مستقلة بالجمعية:

تنشئ الجمعية - في سبيل تنفيذ نظام الرقابة الداخلية المعتمد - وحدات أو إدارات لتقييم وإدارة المخاطر، والمراجعة الداخلية .

يجوز للجمعية الاستعانة بجهات خارجية لممارسة مهام و اختصاصات وحدات أو إدارات تقييم وإدارة المخاطر، والمراجعة الداخلية، ولا يخل ذلك بمسؤولية الجمعية عن تلك المهام والاختصاصات .

المادة السادسة: مهام وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية:

تتولى وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية تقييم نظام الرقابة الداخلية والإشراف على تطبيقه، والتحقق من مدى التزام الجمعية وعاملاتها بالأنظمة واللوائح والتعليمات السارية وسياسات الجمعية وإجراءاتها .

تواصل

منطقة عسير - مركز القحمة صندوق بريد : ٢٠٠ | الرمز البريدي : ٦١٩٦٩ | تلفون : ١٧٢٤٠١٠١٧ | فاكس : ١٧٢٤٠١٠٥٥٤٥ | جوال : ٥٥١٠١٥٥٤٥



المادة السابعة: تكون وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية:
ت تكون وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية من مراجع داخلي على الأقل توصي بتعيينه لجنة المراجعة ويكون مسؤولاً أمامها. ويراعى في تكوين وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية وعمله اما يلي:

- أن تتوافر في العاملين بها الكفاءة والاستقلال والتدريب، وألا يكلفو بأي أعمال آخر سوى أعمال المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية .
- أن ترفع الوحدة أو الإدارة تقاريرها إلى لجنة المراجعة، وأن ترتبط بها وتكون مسؤولة أمامها .
- أن تحدد مكافآت مدير وحدة أو إدارة المراجعة بناءً على اقتراح لجنة المراجعة وفقاً لسياسات الجمعية .
- أن تتمكن من الاطلاع على المعلومات والمستندات والوثائق والحصول عليها دون قيد.

المادة الثامنة: خطة المراجعة الداخلية:
تعمل وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية وفق خطة شاملة للمراجعة معتمدة من لجنة المراجعة ، وتحدد هذه الخطة سنوياً. ويجب مراجعة الأنشطة والعمليات الرئيسية سنوياً على الأقل.

المادة التاسعة: تقرير المراجعة الداخلية:

تعد إدارة المراجعة الداخلية تقريراً مكتوباً عن أعمالها وتقدمه إلى مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بشكل ربع سنوي على الأقل. ويجب أن يتضمن هذا التقرير تقييمًا لنظام الرقابة الداخلية في الجمعية وما انتهت إليه الوحدة أو الإدارة من نتائج وتصانيات، وبيان الإجراءات التي اتخذتها كل إدارة بشأن معالجة نتائج وتصانيات المراجعة السابقة وأي ملاحظات بشأنها لاسيما في حال عدم المعالجة في الوقت المناسب وداعي ذلك .

تواصل

منطقة عسير - مركز القحمة صندوق بريد : ٢٠٠ | الرمز البريدي : ٦١٩٦٩ | تلفون : ٠١٧٢٤٠١٠١٧ | فاكس : ٠١٧٢٤٠١٠١٧ | جوال : ٥٥١٠١٥٥٤٥

تأسست إدارة المراجعة الداخلية تقريراً عاماً مكتوباً وتقديمه إلى مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بشأن عمليات المراجعة التي أجريت خلال السنة المالية ومقارنتها مع الخطة المعتمدة وتبين فيه أسباب أي إخلال أو انحراف عن الخطة (إن وجد) خلال الربع التالي لنهاية السنة المالية المعنية .

يحدد مجلس الإدارة نطاق تقرير إدارة المراجعة الداخلية بناءً على توصية لجنة المراجعة على أن يتضمن التقرير بصورة خاصة ما يلي:

- إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر .
- تقييم تطور عوامل المخاطر في الجمعية والأنظمة الموجودة؛ لمواجهة التغيرات الجذرية أو غير المتوقعة .
- تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا في تطبيق نظام الرقابة الداخلية، بما ذلك تحديد عدد المرات التي أخطر فيها المجلس بمسائل رقابية (بما في ذلك إدارة المخاطر) والطرق التي عالج بها هذه المسائل .
- أوجه الإخفاق في تطبيق الرقابة الداخلية أو مواطن الضعف في تطبيقها أو حالات الطوارئ التي أثرت أو قد تؤثر في الأداء المالي للجمعية، والإجراء الذي اتبنته الجمعية في معالجة هذا الإخفاق (لاسيما المشكلات المفصحة عنها في التقارير السنوية للجمعية وبياناتها المالية). .
- مدى تقييد الجمعية بأنظمة الرقابة الداخلية عند تحديد المخاطر وإدارتها .
- المعلومات التي تصف عمليات إدارة المخاطر في الجمعية .

المادة العاشرة: حفظ تقارير المراجعة الداخلية:

يتعين على الجمعية حفظ تقارير المراجعة ومستندات العمل متضمنة بوضوح ما أنجز وما خلصت إليه من نتائج وتوصيات وما قد اتخذ بشأنها .

تواصل

منطقة عسير - مركز القحمة صندوق بريد : ٢٠٠ | الرمز البريدي : ٦١٩٦٩ | تلفون : ٠١٧٢٤٠١٠١٧ | فاكس : ٠١٧٢٤٠١٠١٧ | جوال : ٥٥١٠١٥٥٤٥



الرقم :

التاريخ :

المشروعات :

المادة الحادية عشرة: الأحكام الختامية (النشر والنفاذ والتعديل):
تطبق هذه اللائحة ويتم الالتزام والعمل بها من قبل الجمعية اعتباراً من تاريخ اعتمادها من مجلس الإدارة .

وتنشر هذه السياسة على موقع الجمعية الإلكتروني لتمكن جميع أصحاب المصالح من الاطلاع عليها.

يتم مراجعة هذه السياسة بصفة دورية - عند الحاجة-من قبل لجنة الرقابة الداخلية ، ويتم عرض أي تعديلات مقتربة من قبل اللجنة على مجلس الإدارة لاعتمادها .

تعد هذه السياسة مكملة لما ورد في أنظمة ولوائح الجهات التنظيمية في المملكة العربية السعودية ولا تكون بديلة عنها و في حال أي تعارض بين ما ورد في اللائحة و أنظمة ولوائح الجهات التنظيمية فإن أنظمة ولوائح الجهات التنظيمية تكون السائدة .

اعتماد السياسة

اطلع مجلس الدارة على هذه السياسة واقرها في اجتماعه رقم ٥ بتاريخ ١٤٤٢/٥/١٣ وكلف رئيس الجمعية المدير التنفيذي بالعمل بما جاء فيها ونشرها بالموقع الإلكتروني وفق الصيغة المرفقة بها.

رئيس مجلس الإدارة

حسين بن حسن اليحياوي

منطقة عسير - مركز القحمة صندوق بريد : ٢٠٠ | الرمز البريدي : ٦١٩٦٩ | تلفون : ٠١٧٢٤٠١٠١٧ | فاكس : ٠١٧٢٤٠١٠٥٥٤٥ | جوال : ٠٥٥١٠١٥٥٤٥